قلوب السوريين بين «العام» و«الخاص».. أجور الخاص عشرة أضعاف العام

مدير جراحة القلب لـ«الوطن»: ألف عملية وألفا قثطرة قلبية هذا العام رغم (كورونا)

| فادي بك الشريف

أجور كبيرة تتقاضاها مشاف خاصة لمختلف الحالات المرضية وخاصة «القلبية» حتى أصبحت كلفة اليوم الواحد مع إجراء العملية تصل للملايين تحت مبررات ارتفاع الكلفة والمستلزمات الخاصة بعمل المشافي على اختلافها.

هذا وفي حديث خاص لـ«الوطن» أكد مدير مشفى جراحة القلب الجامعي بدمشق حسام خضر أن جميع العمليات الجراحية والقثطرة القلبية تجرى مجاناً في القسم العام، مبيناً أن الكلفة في القسم الخاص بالمشفى تنخفض بين ١٠ لـ١٥ ضعفاً عن العمليات خارج المشفى، علما أن أجور المشفى تعتبر رمزية جداً.

هذا وكشف مدير عام المشفى أنه في هذا العام أجرى المشفى أكثر من ألفي قثطرة قلبية مع إجراء أكثر من ١٠٠٠ عملية قلبية، على الرغم من توقف المشفى عن استقبال الحالات المرضية القلبية لـ٥ أشهر بعد أن تحولت لاستقبال إصابات كورونا ومعاودة عمله منذ شهر آب الماضي لاستقبال مرضى «القلب»، بحيث أجري منذ تلك الفترة أكثر من ٤٠٠ عملية، وأكثر من ١٠٠٠ قثطرة قلبية.

وبين الدكتور خضر أنه من المقرر حتى نهاية العام كحد أقصى، استلام التوسعة الجديدة في المشفى بكلفة ٤٠٠ مليون ليرة، لتشمل تأهيل وتوسعة ٤ طوابق بشكل كامل مزودة بمختلف التجهيزات، بسعة

◄ ٢٠٠ مراجع يومياً والأجور أقل من ١٠ لـ١٥ ضعفاً

◄ بكلفة ٤٠٠ مليون ٤ طوابق مجهزة بكل المستلزمات في الخدمة خلال ١٠ أيام

٣ غرف في كل طابق من الطوابق، علماً أن الأعمال استغرقت سنتين.

وأضاف إن أعمال التأهيل تنعكس على تخفيف عدد المرضى في الغرف، مع استقبال عدد أكبر من المرضى، والمساهمة في تقديم خدمة نوعية وتخفيف الازدحامات، علماً أن التأهيل تم وفق أحدث المواصفات النوعية مع تجهيزها بكل المواد والتجهيزات اللازمة لعمل المشفى.

ولفت إلى ازدياد واضح بعدد الغرف والعيادات، منوهاً بخطة المشفى بالتوسع بالخدمات المقدمة مع إجراء العمليات للكبار والأطفال، علماً أن ٤٠ بالمئة من العمليات تجرى للأطفال.

وبين خضر أن المشفى يعمل بطاقته القصوى، مشيراً إلى وجود ٣ غرف عمليات ويجرى يومياً ٥ عمليات قلبية، كما أن عدد المراجعين يومياً يصل إلى ٢٠٠ مراجعاً، مع التعامل معها بشكل مرن حسب واقع كل حالة من الحالات.

وأشار مدير عام المشفى إلى وجود جهازي قثطرة قلبية، مع تأمين المواد والتجهيزات عن طريق الجهات المعنية، مع طلب تأمين أعداد إضافية من الكادر العامل في المشفى.

وقال خضر: فيما يخص دور العمليات فهو يقسم لـ٣ أقسام، يشمل العادي ضمن مواعيد محددة، والعاجل الذي يجرى بين أسبوعين لشهر كحد أقصى، إضافة إلى الدور الفوري الذي لا يحتمل التأجيل على الإطلاق والذي يتم بموجبه استقبال المريض بشكل سريع وتحضيره لإجراء العملية، علماً أن المشفى يجرى وسطياً ٥ عمليات إسعافية «شهرياً» لا تحتمل التأجيل.

وأشار خضر إلى وجود ضغط كبير على المشفى، مضيفاً بالقول: نلحظ من خلال متابعة واقع الحالات المرضية القلبية وجود إصابات قلبية بالشريحة العمرية بين الـ٣٠ والـ٤٠ عاماً، مقارنة مع الحالات المرضية خلال السنوات السابقة التي تشمل الإعمار فوق الـ٥٠ والـ٦٠ عاماً.

مدير المشفى كان أكد ازدياد عدد عمليات القثطرة القلبية والعمليات الجراحية التي تجريها المشفى بعد قرار عودتها لاستقبال الحالات القلبية بعد أن كانت تستقبل إصابات (كورونا)، مؤكداً أن نسبة الزيادة بلغت ٣٠ بالمئة عن الأشهر الماضية، كما نوه بازدياد تدريجي سنوياً بعدد الحالات والعمليات والإجراءات المتخذة منذ بدء المشفى بإجراء أول عملية، تزامناً مع التطور التقني والتكنولوجي الحاصل في العالم، وأطلاع المختصين على هذا التطور.

سرقوا منها مضخات المياه وكابلات الكهرباء والحواسيب

أكثر من ١٠٠ مدرسة تتعرض للسرقة والتخريب في السويداء منذ بداية العام

| عبيرصيموعة

لم يعد يمضي يوم تقريباً إلا ويتم تسجيل تعرض إحدى المدارس على ساحة المحافظة لعملية سطو وسرقة وتخريب الأمر الذي ألحق خسائر كبيرة بالمدارس وحرم الطلاب من الاستفادة من التجهيزات التي تمت سرقتها.

رئيس الدائرة القانونية في مديرية التربية بالسويداء باسل أبو يزبك كشف لـ«الوطن» عن تعرض ما يزيد على ١٠٠ مدرسة على ساحة المحافظة لعمليات سطو وسرقة وتخريب منذ بداية هذا العام وحتى تاريخه.

وبيّن أبو يزبك تعرض بعض المدارس للسرقة والتخريب لأكثر من مرة حيث تجاوز عدد السرقات والتخريب الـ١٥٠ عملية تم تسجيل أكثر من مئة عملية حصلت خلال الفصل الأول من العام الدراسي الحالي.

وأوضح أبو يزبك أن السرقات طالت كابلات الكهرباء والهاتف ومضخات المياه والتجهيزات التعليمية من بروجكتورات وحواسيب وشاشات العرض وسواها إضافة إلى سرقة مازوت التدفئة وصولاً إلى أسطوانات الغاز والقرطاسية في عدد من المدارس تضاف إليها سرقة مواعين الورق التي تم شراؤها لطباعة أسئلة الامتحانات النصفية، كما تم تسجيل سرقة خزان مياه من إحدى المدارس في بلدة عتيل، أما عمليات التخريب فقد طالت أبواب الصفوف وتكسير المكاتب إضافة إلى بوابات العديد من المدارس.

ولفت أبو يزبك إلى معاناة المدارس وخاصة مدارس التعليم الأساسي الحلقة الأولى من عدم تعيين حراس لافتقاد النظام الداخلي إلى وجود حراس في تلك المدارس، هذا فضلاً عن عدم تعيين أكثر من حارس واحد في مدارس الحلقتين الأولى والثانية من الإعدادي والثانوي رغم أن نظام التعيين يوجب بالضرورة تعيين ثلاثة حراس لكل مدرسة لتحقيق نظام المناوبات الذي يضمن الالتزام بالعمل لكل حارس.

وأشار أبو يزبك إلى أن وجود حارس وحيد ضمن تلك المدارس أدى إلى اقتصار مهمته على التبليغ عن حدوث السرقة فور حدوثها، إذ إن معظم عمليات السرقة والسطو تتم من قبل عصابات وبالتالي لا يمكن لحارس واحد التعامل معها.

وشدد رئيس الدائرة القانونية على ضرورة إقامة مسابقة خاصة بتعيين الحراس لجميع المدارس وشملت المدارس الابتدائية ضمنها على أن تكون المسابقة للذكور فقط لأن المسابقة الأخيرة التي قامت بها التربية لتعيين عمال من فئة مستخدمين تجاوز عدد الإناث ممن تقدمن للمسابقة فيها الـ٢٠٠ في حين لم تسجل سوى تقدم ٣ ذكور، لافتاً إلى ضرورة تكاتف المجتمع الأهلي للوقوف بوجه تلك السرقات ومؤازرة الحارس، خاصة أن المدارس تقع ضمن الأحياء السكنية، منوهاً إلى أنه وفي حالات كثيرة تمكن الأهالي من إلقاء القبض على اللصوص وتسليمهم للجهات المعنية وبالتالي حماية المدارس وممتلكاتها.

٣٠ ألف بوابة و٥٠ ألف خط هاتفي في جرمانا

مدير مركز الهاتف لـ«الوطن»: مركز هاتف جديد في جرمانا لتخفيف الضغط عن القديم

| عبد المنعم مسعود

كشف مدير مركز هاتف جرمانا باسم نصر أن عدد بوابات الإنترنت في المدينة تجاوز ٣٠ ألف بوابة، مبيناً أن عدد الخطوط الهاتفية فيها وصل إلى ٥٠ ألفا موضحاً أنه نتيجة الإشباع الذي وصلت إليها تجربة المركز أنشئ مركز هاتف آخر ضمن المدينة يتبع لهاتف جرمانا في منطقة اليونسية وذلك لتخفيف الضغط عن المركز الرئيسي.

وقال مدير هاتف جرمانا في تصريح لـ«الوطن» إنه تم نقل ١٢٠٠ خط هاتفي مع بواباتها إلى مركز اليونسية ما أتاح وفرة في بوابات الإنترنت سمحت بتلافي الاختناق في البوابات نتيجة الطلب عليها من المشتركين، مبيناً أن ذلك ساعد في تخصيص المسجلين عليها في الأعوام السابقة وصولا إلى الرقم ٥٠٠ في تسلسل طلبات العام الحالي.

وينفي نصر وجود بيع وشراء لبوابات الانترنت موضحاً أن قرار المؤسسة في عدم شمولية التنازل عن الخط الهاتفي للبوابة التي تعود للمركز لتخصيصها وفق نظام الدور منع هذه المتاجرة بين المشتركين، أما داخل المركز فتتم عملية التخصيص ضمن نظام الدور والبعض لا ينتظر دوره فيذهب إلى المزودات الخاصة أو بالأساس هو يرغب في تلقي الخدمة عن طريقها.

ووفقاً لعرض مدير الهاتف فإن عدد الطلبات لبوابات الإنترنت التي لم يتم تلبيتها بعد يبلغ ٥٠٠ طلب، وأن هناك ألف بوابة للمدينة في خطة العام القادم حجزت وسيتم تركيبها بعد تخصيصها، موضحاً أن عدد البوابات التي انتقلت إلى مركز اليونسية بلغ ٩٨٦ بوابة يضاف لها ٥ آلاف بوابة جديدة للمركز ستنفذ في خطة العام القادم فهناك كابلات سيتم تحويلها للمركز بما يحقق وفرة في البوابات.

ويؤكد نصر أنه يتم تركيب خطوط هاتفية للمشتركين يومياً فورشات المركز تعمل بشكل يومي، موضحاً أن عدد الخطوط الهاتفية التي يتم تركيبها شهرياً يصل إلى ٤٠٠ خط مبيناً وجود اختناقات في أجزاء من بعض المناطق يتم حلها مثل أوسكار والحمصي والبيدر ومزارع الروضة التي تم تركيب ثلاث مجموعات، وهناك ١٢ مجموعة على الطريق إضافة إلى العمل على مد الكابلات باتجاه دف الصخر وكذلك العمل على تركيب ٨ مجموعات في حي الجنان ستنتهي قبل نهاية العام و١٢ مجموعة في حي النسيم.

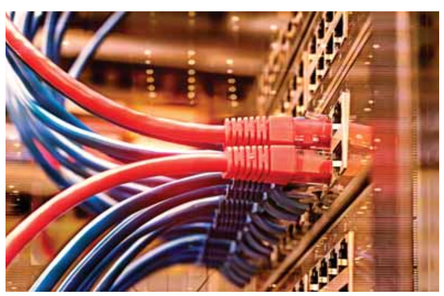

ويبين نصر أن مركز حتيتة التركمان الذي يتبع لمركز جرمانا وصل عدد الخطوط الهاتفية فيه إلى ٢٠٠ خط مبيناً أن مشكلة التجاور بين الغرف الهاتفية وأنابيب الصرف الصحي في جرمانا لا تزال قائمة وخصوصاً في الحارات الضيقة التي سبق أن تم إنشاء البنى التحتية فيها، موضحاً أن المركز يحاول تلافي هذا الأمر في المناطق الجديدة بحيث تكون الغرف الهاتفية بعيدة عن خطوط الصرف الصحي.

رفع أسعار الأدوية يزيد معاناة المرضى.. صيادلة: نحن بوجه المدفع

نقيب صيادلة حماة: أدوية الصرع مفقودة منذ شهرين

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مواطنون كثر في حماة، معاناتهم من رفع أسعار الأدوية بنسبة ٣٠ بالمئة، ومن تباين الأسعار بين صيدلية وأخرى، وشرائها بالسعر الحر ولو كان الدواء للشركة المنتجة ذاتها.

وأوضح بعضهم لـ«الوطن» أن معظم الصيادلة لا يتقيدون بالتسعيرة الرسمية المحددة من وزارة الصحة لكل دواء، بل يبيعونه بالسعر الحر أيضاً، وهو بالطبع قد يكون ضعفي أو ثلاثة أضعاف السعر الحقيقي المحدد من الوزارة.

كما شكا بعض المواطنون من فقدان بعض الأدوية وخصوصاً، أدوية الأمراض المزمنة، وهو ما جعلهم يؤمنونه من دول الجوار بأسعار نارية، حسب سعر صرف الدولار.

وقال أحدهم: يوم أمس بحثت في معظم الصيدليات عن دواء «هيالبسين» وهو منتج سوري ، فلم أعثر عليه، وادعى الصيادلة أنه مقطوع، ولكني وجدته بسعر مضاعف في صيدليات السوق السوداء!

وقالت مواطنة: بعض الصيدليات كأنها بقاليات للأسف، تتلاعب بأدوية الأعصاب، وتتفاوت الأسعار بشكل مريع، فدواء «هيكزول» اشتريته آخر مرة بـ٧٠٠٠ ليرة، وقد كان بـ٣٥٠٠ ليرة، والمضطر سيشتريه ولو كان بـ٧٠ ألفاً.

على حين بيّنت صيدلانية لـ«الوطن» أن الصيادلة هم الحلقة الأضعف في سلسلة تأمين الدواء!

وقالت: نحن نتعرض لضغوطات عديدة، منها «الشكاوى» من الناس، نتيجة الغلاء الذي فرض علينا من المستودعات ولا طاقة لنا به، وانقطاع الكثير من الأدوية النوعية. ومع ذلك نعمل على تأمين الحد الأدنى من الأدوية المطلوبة، رغم الأعباء المالية المترتبة على ذلك، ومع الأرباح القليلة جداً.

وتابعت: فأدبيات وأخلاقيات المهنة تفرض علينا تأمين حاجة المرضى من الأدوية من جهة، في ظل انقطاع الكثير من الأدوية النوعية النفسية والعصبية، وأدوية الالتهاب بكل أشكالها والمسكنات بدءاً من السيتامول، وعدم توافرها إلا بأسعار عالية، ومحررة من جهة ثانية، وإما أن نخالف القوانين ونشتري حراً أو ألا نؤمن دواء أو نشتكي على المعامل والمستودعات لترفع علينا قضايا تشهير وتقاضينا من جهة ثالثة، وفي كل الحالات ومن كل الجهات «آكلينها».

ولفتت إلى أن المشكلة لا تحل بعقوبات وتشديد رقابة، فهي أكبر بكثير، ومثلها مثل جرة الغاز والمازوت والبنزين، ومثل لقمة الخبز.

وقال صيدلاني: نحن لسنا مسؤولين عن رفع سعر الأدوية، ونتمنى أن تضغط الجهات المسؤولة على المستودعات ومعامل الأدوية، حتى تبيعنا الدواء بالسعر الرسمي لا بأسعار حرة، ونحن بدورنا نبيعه للمريض بالسعر الذي تحدده وزارة الصحة، وبما يناسب المرضى.

وبيّنَ أنه لولا شراء الصيادلة الأدوية بالأسعار المرتفعة أو الحرة من المعامل، لما وجدت بالصيدليات علبة خافض حرارة لطفل!

ومن جانبه، بيّنَ نقيب صيادلة حماة بدري ألفا لـ«الوطن» أن ثمّة أسباباً دفعت معامل الأدوية للطلب من وزارة الصحة رفع أسعار الأدوية، وأولها الحصار المفروض على البلد لأنه يعاني كثيراً من صعوبة شحن المواد الأولية من الدول الأوروبية والهند والباكستان، فأجور الشحن عالية جداً.

وثانيها جائحة كورونا التي ساهمت في رفع أسعار الصادات الحيوية عالمياً، فمثلاً «الباراسيتامول» سعره حالياً ١٠ أضعاف ما كان عليه قبل الجائحة، وثالثها زيادة سعر بعض المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، فكان لذلك تأثير سلبي على المعامل والصيادلة، فمثلاً رفع سعر المازوت وشريحة الكهرباء، جعل المعامل ترفع أسعار الدواء على الصيادلة بأعلى مما هي محددة من وزارة الصحة، وبسعر حر حتى بعد رفعه رسمياً بنسبة ٣٠ بالمئة.

وذكر نقيب الصيادلة أن طرح الأدوية بسعر عالٍ في السوق الدوائية، أو بسعر حر سبّبَ معاناة للمواطن والصيدلاني لأنه بـ«وجه المدفع»، وجعله بالمواجهة مع المواطن ومديرية الصحة، ونقابة الصيادلة لأن أي شكوى تصلنا من أي مواطن نعالجها بالعقوبة المسلكية للصيادلة، وأبوابنا مفتوحة للمواطنين لأي شكوى.

ولفت ألفا إلى أن الجهة المسؤولة عن تسعير الدواء، هي وزارة الصحة عبر لجانها المختصة، وهي تعرف الواقع والسوق.

وأشار إلى أن هذا الواقع جعل الصيدلاني أمام خيارين، إما أن يمتنع عن شراء الدواء بسعر عالٍ وحر، وبالتالي لا يستطيع العيش كمواطن في ظل الغلاء الفاحش، الذي يعاني منه الجميع، أو أن يستسلم لهذه الظاهرة ويعمل على تأمين الأدوية التي يعرضها عليه أصحاب المعامل والمستودعات بأسعار السوق السوداء، خوفاً من الدخول في أزمة انقطاع دوائي حاد.

وذكر نقيب الصيادلة أن ثمّة انقطاعاً بالأدوية النوعية مثل أدوية «الصرع»، فهي مقطوعة منذ شهرين، وأن مشكلة أسعار الأدوية لا تكمن بالصيادلة، وإنما هي محصورة بين المعامل ووزارة الصحة.